ورقة موقف حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الإسرائيلية على لبنان

مجموعة العمل المستقلة من أجل لبنان

مجموعة من المختصين في السياسات العامة تهدف إلى دعم صمود ونهوض المجتمع والاقتصاد اللبناني، عبر توفير دراسات و استشارات وتوصيات مستقلة وفعالة.

بعض أعضاء المجموعة: رشا أبو زكي (صحافية اقتصادية)، علي نورالدين (صحافي اقتصادي)، جاد شعبان (أستاذ اقتصاد جامعي)، جوان حداد (باحثة اقتصادية، جامعة بروكسل الحرة)، كريم ضاهر (محام وأستاذ محاضر في قانون الضرائب والمالية العامة، الجامعة اليسوعية)، كنج حمادة (اقتصادي، حلول التنمية الاقتصادية)، رولان رياشي (أستاذ اقتصاد، جامعة باريس)، كريم صفي الدين (باحث في جامعة بيتسبرغ)، علي شلق (أستاذ اقتصاد، الجامعة الأميركية في بيروت)، منير يونس (صحافي اقتصادي، لوريان لوجور).

20 تشرين الأول 2024

النقاط الأساسية:

- تدعو المجموعة الى تركيز الأولويات على وقف الحرب بالتوازي مع تأمين الاحتياجات الإنسانية، ورفض أي محاولات مباشرة أو غير مباشرة للتأقلم مع العدوان الاسرائيلي على لبنان، حيث كل يوم إضافي من العدوان يؤدي الى أكلاف إنسانية واقتصادية واجتماعية هائلة وتأثيرات طويلة المدى على إمكانية النهوض والتعافي.

- تؤكد المجموعة أن الأكلاف الاقتصادية للحرب تتخطى العشرون مليار دولار، مع توقف النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات في منطقتي الجنوب والبقاع (اللتين تشكلان ثلث سكان لبنان وقوة العمل فيهما)، مع توقع خسائر كبيرة في دخل الأسر وتباطؤ النمو الاقتصادي.

- وتفند المجموعة الانعكاسات المباشرة للحرب الاسرائيلية على لبنان على النازحين والمضيفين. حيث تسببت هذه الحرب إلى الآن بتدمير وتعطيل حوالي 50,000 مؤسسة تجارية مسجلة (أي ما يعادل 60% من إجمالي الشركات في لبنان) وأكثر من ربع الأراضي الزراعية في لبنان.

- كما تتوقع المجموعة أن تتضاعف نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع لتصل إلى 80% على الأقل في المناطق المستهدفة مباشرة من العدوان الاسرائيلي. ومن المتوقع على مستوى لبنان أن يرتفع عدد الذين يعانون من الفقر المدقع من حوالي 1.6 مليون شخص قبل هذه الحرب إلى أكثر من 3 ملايين شخص، وهو ما يعادل 60% من السكان.

- وتقدر المجموعة أن إغلاق وتدمير المدارس والمعاهد والجامعات، واستعمال قرابة نصف المدارس الحكومية كملاجئ جماعية، يعطل تعليم حوالي 1.5 مليون طالب من جميع المستويات. وتشير المجموعة الى أن تعطيل التعليم وإغلاق المدارس سيؤثر بشدة على تطوير رأس المال البشري في البلاد. حيث كل شهر من فقدان التعليم سيكلف الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن 50 مليون دولار من الناتج الاقتصادي الضائع، مما يعني تكلفة سنوية لتعطيل التعليم تصل إلى قرابة 600 مليون دولار.

- وتشير المجموعة الى أن الكوارث التي تفرضها الحرب تاتي بالتوازي مع استمرار الأزمة المصرفيّة للسنة الخامسة على التوالي، وهو ما يحول دون استفادة أكثر من 1.76 مليون مودع من حساباتهم لدى القطاع المصرفي. يفرض هذا الواقع تحديًا استثنائيًا من جهة حرمان النازحين من القدرة على استعمال المدخرات لتسديد أكلاف الحاجات الطارئة، وهو ما يفاقم من انكشاف هذه الفئة إزاء مخاطر الأمن الاجتماعي.

- وتوصي المجموعة الدولة اللبنانية والجهات المانحة بالتدابير التالية:
  - ايجاد بدائل ملائمة للملاجئ الجماعية عبر بدلات ايجار وحوافز للمالكين، تسمح بعودة الطلاب الى المدارس الرسمية، بالتوازي مع تفعيل القطاع السياحي والسكني في ظل الأزمة الراهنة.
  - إقرار تعديلات على قانون موازنة العام الحالي، حيث الموازنة بمجملها قد أصبحت غير ملائمة وغير واقعية ويقتضي إعادة النظر في أرقامها وأولوياتها.
  - وضع خطط ملائمة لإدارة سلاسل توريد السلع الحسّاسة، وخصوصًا أدوية الأمراض المزمنة ومستلزمات الأطفال والمواد الغذائيّة الأساسيّة.
  - الاستفادة من الزيادة في الاحتياطات لدى المصرف المركزي لزيادة السحوبات الشهريّة، وخصوصًا لأصحاب الودائع الصغيرة والمتوسّطة.
  - تشديد رقابة مصرف لبنان على المصارف التجاريّة، للامتثال للتعاميم الصادرة بشأن تنظيم العلاقة مع المودعين.
  - استصدار قانون يعفي كل المساعدات النقدية والعينية المقدمة إلى النازحين أو الجهات التي ترعاهم من أية ضريبة على الهبات.
  - تعديل آلية حوكمة وتوزيع المساعدات لتتضمن ممثلين عن ضحايا الحرب والهيئات المحلية والأهلية، على أن يتم وضع الأولويات للمساعدات وطريقة توزيعها بالتشاور والتنسيق مع المستفيدين ومن يمثلهم.
  - توجيه برامج دعم مخصّصة للمنتجين المحليين، وخصوصًا في مجال الصناعات الغذائيّة والقطاعات الزراعيّة والأدوية، لتقليص المخاطر التي تحيط بآليّات الاستيراد من الخارج.
  - تقديم الدعم التقني للدولة اللبنانيّة لتفعيل الجباية الضريبيّة وخصوصًا بالنسبة للقطاعات والمناطق غير المتأثّرة بالاعتداءات، لتمكينها من تغطية أكلاف الاستجابة للأزمة.
  - وضع إحصاءات أوليّة للأسر المتضررة وتلك الموجودة في المناطق التي يُحتمل أن يشملها توسّع الاعتداءات في المستقبل، لتحضير خطط الإجلاء وإيواء النازحين المحتملين.

مقدمة

يواجه لبنان منذ 7 أكتوبر 2023 حتى اللحظة حرباً إسرائيلية مدمرة، وقد اتسعت الحرب بطريقة دراماتيكية منذ 23 سبتمبر 2024 إلى اجتياح بري واستهداف مكثف للضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع ومناطق مختلفة في جنوب لبنان، إضافة إلى مناطق في بيروت الإدارية .

أدت الحرب حتى 20 أكتوبر إلى 2464 قتيلاً، و11530 جريحاً. وقد نزح أكثر من 1.2 مليون شخص، وهو ما يعادل 20% من السكان من الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، حيث إن 25% من لبنان أصبح تحت أوامر الإخلاء الإسرائيلية [1].

يأتي كل ذلك فيما يعيش لبنان في أزمة اقتصادية عميقة، انكشفت في العام 2019 بانهيار نقدي ومالي ضخم تبعته تداعيات انتشار فيروس كورونا ومن ثم انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، ما نتج عنه انهيارٌ في القطاع المصرفي جفف مدخرات المودعين، وهبوطٌ حادٌ في الناتج المحلي الإجمالي من 54.9 مليار دولار في عام 2018 إلى 17.9 مليار دولار في عام 2023، فيما من المتوقع المزيد من التراجع في 2024 نتيجة الحرب، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة بأكثر من 98% منذ عام 2019.

أ. تأثيرات الحرب على الاقتصاد اللبناني والقطاعات الأساسية:

من المتوقع أن تتخطى الأكلاف الاقتصادية للحرب العشرون مليار دولار، مع توقف النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات في منطقتي الجنوب والبقاع (اللتين تشكلان ثلث سكان لبنان وقوة العمل فيهما)، مع توقع خسائر كبيرة في دخل الأسر وتباطؤ النمو الاقتصادي. تشير التقديرات إلى أن الحرب ستكلف اقتصاد لبنان 70% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 13 مليار دولار، فيما توقف نحو مليون نازح لبناني عن العمل، ما يكبد الاقتصاد خسائر إضافية تتراوح بين 500 مليون دولار إلى مليار دولار[1]. كما أن تكلفة تلبية احتياجات النازحين من إيواء ودواء وطعام وغيرها تقدر بحوالي ملياري دولار، في حين أن الانكماش وتقلص النمو سيكلف الاقتصاد بين 3 و4 مليارات دولار. إلا أن هذه التوقعات تزيد سوءاً في حال استمرت الحرب أكثر من ذلك.

واعتباراً من فبراير 2023، أي قبل انطلاقة الحرب بثمانية أشهر، بلغ التضخم السنوي 190 في المائة. وزادت تكلفة سلة الحد الأدنى من الإنفاق الغذائي (SMEB) للفرد في فبراير بالليرة اللبنانية بنسبة 48 في المائة عن يناير 2023. وارتفع التضخم الغذائي منذ أكتوبر 2019 بنسبة 11300 في المائة وبنسبة 4400 في المائة التضخم في الطاقة. وسيزيد النزوح الكبير للأشخاص من الجنوب ومنطقة البقاع من ضغوط الأسعار على جانب الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الإيجارات وكذلك أسعار السلع والخدمات الأساسية. ستؤدي ضغوط الأسعار إلى تضخيم تأثير التكلفة المرتفعة بالفعل للسلع المستوردة، بسبب ارتفاع تكلفة الشحن الناتجة عن اضطرابات البحر الأحمر.

ونتيجة لذلك، من المرجح الآن أن التضخم السنوي سيتجه نحو الارتفاع في الربع الرابع من عام 2024 ليصل في نهاية العام إلى 54%، مقابل توقعات سابقة بأنه سينخفض إلى 26.7% في ديسمبر 2024. ويمكن أن يرتفع التضخم إلى أعلى من ذلك إذا بدأ النقص في السلع الأساسية في الظهور إذا تم تقويض القدرة على تمويل الواردات بشدة [2].

إن الحرب والنزوح سيؤديان إلى تعطيل حاد وطويل الأمد للنشاط في جميع القطاعات، بما في ذلك البناء وتجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والتعليم الخاص والعام وخدمات الأعمال الأخرى. وقد تأثرت هذه القطاعات، التي تمثل عادة حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، بالفعل بضعف القدرة الشرائية للسكان منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية في عام 2019، والآن تسببت الحرب بإيقاف النشاط في المناطق المتضررة [3].

الزراعة

ومن شأن الحرائق الواسعة النطاق الناجمة عن الغارات الجوية وكذلك استخدام الفوسفور الأبيض أن تؤدي إلى تفاقم الخسائر في القطاع الزراعي، والتي قدرت السلطات قيمتها بنحو 2.5 مليار دولار في يونيو 2024. إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الجاهزة للحصاد ستؤثر على المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير (تمثل الصادرات الزراعية حوالي 7% من إجمالي الصادرات) وبالتالي تؤثر على سبل عيش العاملين في القطاع [4].

وأدى القصف المباشر على الأراضي الزراعية إلى حرق 1900 هكتار من الأراضي الزراعية في جنوب البلاد على مدار العام الماضي وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تم التخلي عن 12 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الجنوب اللبناني وهو واحد من أكثر المناطق إنتاجية في البلاد، ما يلحق الخسائر بحوالي 46 ألف مزارع تأثروا بشدة بالأزمة.

السياحة

وأيضاً توقف القطاع السياحي الذي يشكل نحو 30% من الناتج المحلي ويشغل 369,000 وظيفة في عام 2023 [5]، بشكل شبه كامل منذ توسع الحرب في سبتمبر. وتعطلت حركة الوافدين إلى لبنان بنسب قياسية، مع توقف عدد من شركات الطيران عن التحليق من لبنان وإليه منذ 20 يوليو 2024، ومن ثم توقفت الرحلات نهائياً مع توسع الحرب على ضاحية بيروت الجنوبية في 23 سبتمبر، باستثناء شركة طيران الشرق الأوسط المحلية التي تسير رحلات غالبيتها لإجلاء الرعايا ونقل المهاجرين اللبنانيين إلى الخارج. وبلغت إيرادات السياحة خلال العام 2023 في حدود 5.41 مليارات دولار أميركي [6].

وبمتوسط 600 ألف قادم إلى مطار بيروت شهرياً، ومع متوسط إنفاق السائح الواحد 3000 دولار شهرياً يمكن تقييم الخسائر في نفقات السياح بأكثر من 1.8 مليار دولار من العملة الصعبة الفائتة في ظل الأزمة النقدية، والتي تشغل أكثر من القطاعات وأبرزها قطاعي الضيافة والتجارة.

الصناعة والبناء

وتشير التقديرات أن يشهد القطاع الصناعي وصادراته انكماشاً كبيراً قد تصل نسبته إلى أكثر من 50% خلال الأشهر الـ 12 الممتدة بين تشرين الأول 2023 وأيلول 2024، وتقدر قيمته بمليارَي دولار[7]، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم مع توسع الحرب لتشمل مساحات جديدة خارج المنطقة الحدودية.

وبشكل عام، واستناداً إلى الوتيرة الحالية للضربات الإسرائيلية منذ سبتمبر/أيلول، فإن الأضرار المادية من جراء قصف المباني قد تصل إلى نحو مليار دولار أميركي شهرياً، مما يجعل إجمالي الأضرار المادية المباشرة في عام 2024 يقترب من 5 مليارات دولار، أي ما يعادل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي [8].

ب. إشكاليّات السياسة النقديّة والماليّة

أزمة المالية العامة

تحل الحرب بينما تعتمد الحكومة اللبنانيّة بالاتفاق مع مصرف لبنان على سياسة تقشّف صارمة ومستمرّة، بهدف ضبط التوازنات النقديّة وزيادة احتياطات المصرف المركزي. وفقًا لأرقام مصرف لبنان لغاية أواخر شهر أيلول الماضي، ارتفعت قيمة حسابات القطاع العام لدى المصرف المركزي بحدود الـ 1.66 مليار دولار أميركي منذ منتصف شهر شباط، وهو ما يؤشّر إلى تراكم الجبايات الضريبيّة بفعل هذه السياسة التقشّفيّة. وفي المقابل، تمكّن المصرف –جرّاء هذه السياسة- من زيادة احتياطاته بالعملات الأجنبيّة بنحو 1.19 مليار دولار أميركي خلال الفترة نفسها.

لقد سمحت هذه السياسة بامتصاص السيولة بالليرة اللبنانيّة، لتمكين مصرف لبنان من استخدامها لشراء العملة الصعبة، لكنّها حمّلت القطاع العام أكلافاً باهظة على مستوى فعاليّة أداء الإدارات العامّة، وتوفّر السيولة المطلوبة لتقديم الخدمات البديهيّة. وهذا ما انعكس على استجابة الدولة اللبنانيّة للأزمة، حيث افتقدت بشكل واضح للفعاليّة والكفاءة، وخصوصًا من ناحية توفير الحاجات الأساسيّة للنازحين في مراكز الإيواء. والحكومة لم تبادر حتّى اللحظة إلى تعديل مقاربتها الماليّة للاستفادة من الجباية الضريبيّة، من أجل التعامل مع الواقع الحالي المأزوم.

أزمة القطاع المصرفي

تأتي الكوارث التي تفرضها الحرب بالتوازي مع استمرار الأزمة المصرفيّة للسنة الخامسة على التوالي، وهو ما يحول دون استفادة أكثر من 1.76 مليون مودع من حساباتهم لدى القطاع المصرفي (عدد الحسابات المتبقية لغاية العام الماضي). يفرض هذا الواقع تحديًا استثنائيًا من جهة حرمان النازحين من القدرة على استعمال المدخرات لتسديد أكلاف الحاجات الطارئة، وهو ما يفاقم من انكشاف هذه الفئة إزاء مخاطر الأمن

الاجتماعي. وحتّى هذه اللحظة، اقتصرت استجابة المصرف المركزي للأزمة على منح المودعين دفعتين إضافيّتين استثنائيّتين في بداية شهر تشرين الأوّل، بما يوازي ضعفي الدفعة الشهريّة التي يتم منحها للمودعين بحسب تعاميم المصرف ذات الصلة (بين 150 و400 دولار أميركي فقط).

لقد أدّت الأزمة الحاليّة إلى فرملة كل النقاشات حول خطّة التعافي الماليّة ومشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بعدما جرى طرح آخر مسودّة على بساط البحث في شهر شباط الماضي، قبل سحبها عن طاولة مجلس الوزراء. ومن المرتقب أن تسهم الحرب الحاليّة في استطالة الأزمة المصرفيّة بنفس الشكل الذي شهده لبنان طوال السنوات الخمس الماضية، أي تطبيع وجود كتلة الخسائر الماليّة في القطاع من دون أي اتجاه جدّي لمعالجتها.

ت. أزمات سلاسل التوريد

تشير أرقام نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات إلى أنّ مخزون الأدوية والمستلزمات الطبيّة ومستلزمات الأطفال كافٍ في البلاد لمدّة 4 أشهر، وهو ما يفترض أن يكون كميّة مطمئنة في الظروف الراهنة. ومع ذلك، شهدت السوق منذ بداية الحرب انقطاعات متكرّرة في أصناف أدوية الأمراض المزمنة ومستلزمات الأطفال، بسبب كثافة الطلب في أماكن تواجد النازحين، والخشية من حصول حصار بحري على لبنان، واكتناز السلع من قبل المستهلكين، والمخاطر الأمنيّة المحيطة بأماكن تخزين ونقل الأدوية.

إن هذه التطورات تدل بوضوح إلى ضرورة تطوير الإجراءات التي تقوم بها السلطات اللبنانيّة على مستوى إدارة سلاسل التوريد، وعلى نحوٍ أدق: إعادة توجيه المخزون المتوفّر بحسب ضغط الطلب في المناطق، وتكييف العمليّات مع المخاطر الأمنيّة المستجدة. كما تعكس هذه التطورات ضرورة وضع خطط استباقيّة، تحضيرًا لاحتمال تضرّر عمليّات مرفأ بيروت في المستقبل، وخصوصًا في ظل تركّز عمليّات الاستيراد والتصدير عبر هذا المنفذ البحري.

ث. الانعكاسات المباشرة على النازحين والمضيفين:

بدأ القصف الإسرائيلي يطال المناطق الحدودية في 8 أكتوبر 2023، ومن ثم توسع ليشمل بشكل رئيسي الضاحية الجنوبية لبيروت، ومحافظات بعلبك-الهرمل، وجنوب لبنان، والنبطية، وأجزاء من محافظة البقاع، ما أثر بشكل مباشر على سبل عيش حوالي 1.8 مليون شخص كانوا يقيمون في هذه المناطق. وحتى منتصف أكتوبر 2024، تم تهجير حوالي 1.2 مليون شخص، معظمهم من هذه المناطق.

قبل الحرب الإسرائيلية الحالية على لبنان، كانت هذه المناطق تضم حوالي 50,000 مؤسسة تجارية مسجلة (أي ما يعادل 60% من إجمالي الشركات في لبنان) وأكثر من 70,000 حيازة زراعية (40% من الإجمالي في لبنان)[9]، وقد تم تدميرها أو تعطيلها بالكامل.

قبل اندلاع العدوان الإسرائيلي، كان حوالي 700,000 شخص في هذه المناطق يعانون من الفقر المدقع، وهو ما يمثل حوالي 40% من سكان هذه المناطق[10]. ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة لتصل إلى 80% على الأقل.

على مستوى لبنان بشكل عام، كان حوالي 1.6 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع قبل هذه الحرب، ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من 3 ملايين شخص مع استمرار الحرب، وهو ما يعادل حوالي 60% من السكان.

ويعيش الآن أكثر من 200 ألف شخص في 973 ملجأً رسمياً تقع داخل بيروت وشمال البلاد. ونحو 773 من هذه الملاجئ مليئة تمامًا. ومن بين حوالي 1200 مدرسة حكومية في لبنان، يوجد حوالي 500 مدرسة في المناطق المستهدفة قد تم إغلاقها وعلى الأرجح دمّر العديد منها. كما يتم استخدام حوالي 500 مدرسة حكومية أخرى في مناطق أخرى من البلاد كملاجئ جماعية.

كما كانت المناطق المستهدفة تضم حوالي 600 مدرسة خاصة، و35 جامعة، و90 معهداً تقنياً، وقد تم إغلاقها جميعًا وتدمير جزء منها. كما تم إغلاق الجامعة اللبنانية وهي الجامعة الرسمية الوحيدة في البلاد، حيث يقع حرمها الرئيسي بالقرب من المناطق المستهدفة. أدى كل هذا إلى تعطيل التعليم لحوالي 1.5 مليون طالب من جميع المستويات.

إن تعطيل التعليم وإغلاق المدارس، سواء بسبب القصف أو تحويلها إلى ملاجئ جماعية، سيؤثر بشدة على تطوير رأس المال البشري في البلاد. فقد كانت هناك اضطرابات كبيرة في التعليم خلال السنوات الست الماضية، و ستؤدي هذه الحرب الأخيرة إلى آثار لا يمكن عكسها على معدل الالتحاق بالمدارس. إن كل شهر يفقد من التعليم يترجم إلى خسائر كبيرة في الناتج الاقتصادي للبنان، حيث يُعد تطوير رأس المال البشري عنصرًا حاسمًا في النمو الاقتصادي. تشير تقديراتنا إلى أن كل شهر من فقدان التعليم سيكلف الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن 50 مليون دولار من الناتج الاقتصادي الضائع، مما يعني تكلفة سنوية لتعطيل التعليم تصل إلى 600 مليون دولار.

وقبل بدء الحرب الإسرائيلية، خفضت المستشفيات من سعة أسرتها بنسبة 50%، مما أدى إلى عدم كفاية عدد أسرة المستشفيات العاملة لكل السكان[11]. ومنذ بدء تصعيد الحرب قبل شهر، وقع 23 هجومًا مؤكدًا على مراكز الرعاية الصحية، مما أدى إلى مقتل 72 شخصًا وإصابة 43 آخرين بين العاملين في مجال الصحة والمرضى[12]. وأُجبر أكثر من 96 مركزًا ومرفقًا صحيًا على الإغلاق في الجنوب. وخمسة مستشفيات أصبحت الآن غير قادرة على العمل إما بسبب الأضرار المادية أو البنية التحتية.

ويزداد الطلب على الرعاية الصحية والأدوية في وقت يواصل فيه القطاع النضال مع عواقب الأزمة الاقتصادية منذ عام 2019. يواجه القطاع نقصًا في الكوادر الطبية، بسبب الهجرة بعد الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن نقص الأدوية والمعدات بسبب نقص الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط على مالية الأسر وعدم قدرة الحكومة على دعم تكلفة العلاج للمواطنين المصابين، من المرجح أن يضطر القطاع إلى تحمل خسائر كبيرة، مما قد يؤدي إلى تأخير دفع الرواتب[13].

ج. التوصيات:

توصيات عامة أساسية:

-وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان مباشرة، مع عدم القبول بأي مهل أو سيناريوهات لإطالة الحرب.

-تركيز الأولويات الدولية على وقف الحرب بالتوازي مع تأمين الاحتياجات الإنسانية، ورفض أي محاولات مباشرة أو غير مباشرة للتأقلم مع سير هذا العدوان، حيث كل يوم إضافي من العدوان يؤدي الى أكلاف إنسانية واقتصادية واجتماعية هائلة وتأثيرات طويلة المدى على إمكانية النهوض والتعافي.

- كما يقتضي على الصعيد المحلي إنتخاب رئيس جمهورية بأسرع وقت ممكن لسد الفراغ الدستوري وقيادة وإبرام الاتفاقيات الدولية كما وتعيين حكومة مهمة حيادية مع صلاحيات إستثنائية لإصدار مراسيم تشريعية في المواضيع ذات الصلة بالأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية على غرار ما حدث بعد أحداث وحروب 1958 و1975 و1982. ومن ثم وبغية تمكين الدولة من تأمين التمويل اللازم على المديين المتوسط والطويل، وصل ما انقطع مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة، مع تعديل ما يلزم مراعاة لمصالح الدولة اللبنانية وخصوصية أوضاعها، كما وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالية العامة والإدارة لتفادي الوقوع في نفس التجارب السيئة وسيما الهدر والفساد.

توصيات إلى الدولة اللبنانيّة:

- دفع بدلات الايجار للعائلات النازحة لتتمكن من الانتقال من المدارس الرسمية إلى السكن في الشقق الفارغة والغرف الفندقية والمفروشة المتوفرة، على أن تتحمل الدولة بدعم من الجهات المانحة كلفة الإيجارات في هذه الشقق. وسوف يحقق هذا الأمر حلاً لعودة الطلاب الى المدارس الرسمية، بالتوازي مع تفعيل القطاع السياحي والسكني في ظل الأزمة. كما يقتضي منح حوافز لمن يبادر إلى تأجير أملاكه أو تقديمها دون مقابل أو فرض ضريبة أو معدّل ضريبة أكبر على الأملاك العينية الخالية والشاغرة من أجل التحفيز على استخدامها. وهناك أيضاً ضرورة لإنشاء بيوت وأبنية جاهزة معدّة للسكن والعمل معفاة من الضرائب بانتظار عودة النازحين الى بيوتهم وإعادة إعمارها، على أن تكون البيوت الجاهزة في أراضي عامة و/أو خاصة عائدة للدولة والبلديات مع توزيع الأسر بين المناطق وفقاً للإختصاصات المهنية لكي يترافق ذلك مع إيجاد فرص عمل.

- إقرار تعديلات على قانون موازنة العام الحالي، حيث الموازنة بمجملها قد أصبحت غير ملائمة وغير واقعية ويقتضي إعادة النظر في أرقامها وأولوياتها كما وفي حجم الإيرادات المرتقبة والتي سوف تتدنى بشكل ملحوظ نظراً لكل الأسباب السابق ذكرها وتعدادها. هذا، ويقتضي مراعاة المبدأ العام الجوهري في المالية

العامة الذي يشترط قبل إقرار أي إنفاق بتأمين المورد المقابل له، ومواءمة هذه التدابير مع ضرورات حماية النقد الوطني والحدّ من التضخم ومكافحة الاحتكار وضبط الأسعار بالتعاون والتنسيق مع المصرف المركزي والوزارات المختصة. كما هناك حاجة لتوسيع مجال الإنفاق على حاجات الاستجابة للحرب، والخروج من سياسة التقشّف المعتمدة حاليًا. وعلى هذه التعديلات أن تراعي الإيرادات المُحققة واقعيًا، ويمكنها أن تراعي إعادة توزيع الاعتمادات على أبواب الإنفاق المختلفة، لتتلاءم مع الحاجات التي يفرضها الوضع الراهن.

- وضع خطط ملائمة لإدارة سلاسل توريد السلع الحسّاسة، وخصوصًا أدوية الأمراض المزمنة ومستلزمات الأطفال والمواد الغذائيّة الأساسيّة، لمواءمة عمليّات التوزيع مع التغيّر في الطلب الناتج عن أزمة النزوح، والأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأمنيّة المحيطة بعمليّات النقل والتوريد. وعلى هذه الخطط أن تضع بدائل للاستجابة لاحتمالات حصول اضطرابات في عمليّات التوريد عبر مرفأ بيروت أو مطار بيروت الدولي.

- الاستفادة من الزيادة في الاحتياطات لدى المصرف المركزي لزيادة السحوبات الشهريّة، وخصوصًا لأصحاب الودائع الصغيرة والمتوسّطة، لتسهيل التعامل مع الأزمات الناتجة عن الوضع الراهن. ولا يمكن تحقيق ذلك بصورة مستدامة وعلى المدى المتوسط إلا من خلال تأمين أرصدة إضافية تسدد للمودعين وبالتالي، آن الأوان لرفد المصرف لحساب المودعين بأموال متأتية من عدة تدابير تعيد التوازن والعدالة والمساواة بين من استفاد من الظروف المستجدة منذ بدء الأزمة ومن تأثر وخسارة. ومن ضمن الاقتراحات التي أعدت مشاريع واقتراحات قوانين بشأنها: إعتماد ضرائب تخصيصية على الأرباح المحققة من خلال العمليات ذات الصلة بدعم الحكومة والمصرف المركزي بعد 2019/10/17 لتأمين إستيراد وتوريد المواد والسلع الأساسية المشمولة بالدعم و/أو لإجراء عمليات بهدف الكسب والمضاربة على المنصة الإلكترونية لعمليات "صيرفة" و/أو لإعادة تسديد بعد تاريخ 2019/10/31 أرصدة قروض ممنوحة بالعملات الأجنبية بأقل من قيمتها. وعليه، يقتضي حث السلطة التشريعية على إقرارها والسلطة التنفيذية على وضعها موضع التنفيذ. كما يقتضي أيضاً تفعيل الآليات لإسترداد الأموال غير المشروعة وتبييض الأموال (الحالات المعروضة في القانون رقم 2015/44 والقانون 2020/189 كما وآليات الاسترداد المحددة في القانون 2021/214) ومن ضمنها أعمال الفساد كما وتلك الناتجة بصورة غير مشروعة عن دعم الحكومة والمصرف المركزي لتأمين إستيراد وتوريد المواد والسلع الأساسية المشمولة بالدعم و/أو المضاربة على المنصة الإلكترونية.

- تشديد رقابة مصرف لبنان على المصارف التجاريّة، للامتثال للتعاميم الصادرة بشأن تنظيم العلاقة مع المودعين، وخصوصًا بالنسبة للمصارف الممتنعة عن تأمين السحوبات الشهريّة بحسب هذه التعاميم. كما يجب رفض بيع أصول الدولة في أي خطة نهوض محلية ودولية.

- استصدار قانون يعفي كل المساعدات النقدية والعينية المقدمة إلى النازحين أو الجهات التي ترعاهم من أية ضريبة على الهبات (رسوم الإنتقال بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 146 تاريخ 1959/6/12) على غرار ما جرى مع إنفجار المرفأ والقانون رقم 194 تاريخ 2020/10/16. وكان هذا القانون المذكور قد منح المتضررين من الإنفجار كما والأشخاص الذين يقدمون المساعدات والهبات لهؤلاء المتضررين إعفاءات من الضرائب والرسوم بموجب المادة السادسة من القانون؛ بحيث سمح من جهة في البند أولاً للمؤسسات الخاضعة للتكليف بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي بتنزيل من وارداتها ضمن حد أقصى المبالغ التي دفعتها

على سبيل التبرع والمساعدة، مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، للمكلفين والمواطنين المتضررين خلال الفترة الممتدة بين 2020/8/4 ولغاية 2021/12/31؛ ومن جهة ثانية، أعفى في البند 5 من رسوم الانتقال المنصوص عليها في المرسوم الإشتراعي رقم 146 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته جميع المساعدات والهبات والتبرعات العينية والنقدية، التي يثبت أنها دفعت على سبيل الإسعاف أو التبرع أو الإحسان إلى الجمعيات والهيئات والطوائف وسائر أشخاص القانون الخاص والأشخاص الطبيعيين المتضررين نتيجة انفجار مرفأ بيروت خلال الفترة الممتدة بين 2020/8/4 و2021/12/31.

توصيات إلى الجهات المانحة:

-تعديل آلية حوكمة وتوزيع المساعدات لتتضمن ممثلين عن ضحايا الحرب والهيئات المحلية والأهلية، على أن يتم وضع الأولويات للمساعدات وطريقة توزيعها بالتشاور والتنسيق مع المستفيدين ومن يمثلهم. كما يقتضي إخضاعها لتدقيق من قبل الهيئات الرقابية الرسمية المختصة و/أو جهاز تدقيق ومحاسبة موثوق منه ومرخص من قبل نقابة خبراء المحاسبة في لبنان.

- توجيه برامج دعم مخصّصة للمنتجين المحليين، وخصوصًا في مجال الصناعات الغذائيّة والقطاعات الزراعيّة والأدوية، لتقليص المخاطر التي تحيط بآليّات الاستيراد من الخارج. ويمكن لهذه البرامج أن تكون على شكل منح أو قروض ميسّرة، وبرامج تدريب. وعلى هذه البرامج أن تتواءم مع حاجات السوق المحلّي، للتركيز على السلع التي يعتمد لبنان على استيرادها من الخارج.

- توجيه الدعم لمخزون المواشي الموجود في البلاد، وخصوصًا في المناطق الأكثر تضرّرًا من الاعتداءات الإسرائيليّة، للحفاظ على الحد الأدنى من الأمن الغذائي. ويمكن أن يشمل هذه الدعم تغطية أكلاف اللقاحات أو الأعلاف، في ظل انقطاع إيرادات المزارعين في المناطق التي نزح منها المقيمين. كما يمكن أن يشمل تغطية أكلاف نقل المواشي وإيوائها في مراكز بديلة، وبشكل مؤقّت، بعيدًا عن الأماكن المستهدفة.

-تقديم الدعم التقني للدولة اللبنانيّة لتفعيل الجباية الضريبيّة وخصوصًا بالنسبة للقطاعات والمناطق غير المتأثّرة بالاعتداءات، لتمكينها من تغطية أكلاف الاستجابة للأزمة. ومن ضمنها: تعميم الرقم الضريبي الموحد لجميع المواطنين والمقيمين كما ووضع الخوارزميات وآليات الحوسبة وواجهات الكترونيّة تسمح بكشف الثغرات وملاحقة المتهرّبين. كما وتفعيل إجراءات تطبيق القانون رقم 55 تاريخ 201/10/27 لتبادل المعلومات الضريبية. إلا أنه يقتضي تفادي التجاوزات والتعسف و الزيادات غير المبررة والمحقة لعدم ضرب المواطنية الضريبية وروح التضامن.

-وضع إحصاءات أوليّة للأسر المتضررة وتلك الموجودة في المناطق التي يُحتمل أن يشملها توسّع الاعتداءات في المستقبل، لتحضير خطط الإجلاء وإيواء النازحين المحتملين، وتفادي تكرار سيناريو النزوح من الضاحية وجنوب لبنان.

[1] دراسة للمعهد اللبناني لدراسات السوق، أكتوبر 2024

[2] BMI Fitch Report, September 2024

[3] BMI Fitch Report, September 2024

[4] BMI Fitch Report, September 2024

[5] المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2023

[6] بيانات مصرف لبنان، أغسطس 2024

[7] The Policy Initiative, Report, 2 January 2024

[8] BMI Fitch Report, September 2024

[9] Profiling of Regions for Competitive Advantages and Economic Growth

[10] Multi-dimensional poverty index in Lebanon, CAS 2022

[11] Emergency Response Plan, OCHA, April 2024

[12] برنامج الأغذية العالمي، أكتوبر 2024

[13] BMI Fitch Report, September 2024